لنعمل جميعاً دون مواربة من أجل إصلاح منظومة الحكم الرشيد

عبدربه هادي رئيس الجمهورية

14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com
Email: 14october@14october.com

www.14october.com

عرب وعالم

إعداد/أحمد مفتاح

مظاهرة في تونس ضد «العنف السياسي»

تونس / وكالات :

تظاهر أكثر من ألفين من أنصار المعارضة في العاصمة التونسية ضد «العنف السياسي» والائتلاف الحاكم بعد أيام من وفاة سياسي محلي في مواجهات جنوبي البلاد.

واستجاب نحو ألفي شخص لدعوة للتظاهر أطلقتها الجبهة الشعبية (ائتلاف يغلب عليه اليساريون)، والحزب الجمهوري، والمسار الديمقراطي الاجتماعي، في حين تجمع مئات من أنصار حركة نداء تونس التي يقودها رئيس الوزراء السابق الباجي قائد السبسي في مظاهرة منفصلة في شارع الحبيب بورقيبة، وهو الشارع الرئيس في العاصمة.

وردد المتظاهرون وبينهم قياديون ونواب عن تلك الأحزاب في المجلس الوطني التأسيسي هتافات ضد الحكومة -المؤلفة من أحزاب النهضة والمؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل من أجل العمل والحريات- وضد العنف السياسي.

كما رددوا هتافات تنادي بإسقاط الحكومة وتغيير وزير الداخلية علي العريض واستبدال آخر به «محايد»، بينما دعا بعضهم إلى «ثورة جديدة» وفي مقابل معارضي الحكومة، ردد بضع عشرات شعارات مؤيدة للائتلاف الحاكم، وحالت قوات الأمن دون حدوث احتكاك بين الطرفين.

وجاءت الاحتجاجات قبل ساعات من ذكرى مرور عام على انتخابات 23 أكتوبر 2011، التي ستشهد جلسة استثنائية للمجلس التأسيسي تناقش فيها مسودة الدستور.

وتحسباً لمظاهرات قد تنحرف إلى أعمال عنف في ذكرى الانتخابات، انتشرت وحدات من الجيش التونسي حول مرافق عامة وخاصة حيوية في العاصمة وفي مدن أخرى في إجراء وقائي وفقا للمتحدث باسم وزارة الدفاع العميد مختار بن نصر.

وكانت بعض أطراف المعارضة وفي مقدمتها حركة نداء تونس دعت إلى «انتهاء الشرعية» أمس الثلاثاء، وتشكيل حكومة «توافق» تعوض الحكومة الحالية برئاسة حمادي الجبالي، وهو ما رفضه الائتلاف الحاكم الذي يؤكد أن المؤسسات المنتخبة القائمة مستمرة حتى إجراء قيام مؤسسات دائمة بعد الانتخابات القادمة.

واتفقت أحزاب الترويكا قبل أيام على اعتماد نظام سياسي مزدوج ينتخب فيه رئيس الجمهورية من الشعب، ويكون فيه توازن داخل السلطة التنفيذية وبين السلطات الثلاث. واقترحت تلك الأحزاب إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية يوم 23 يونيو القادم، بيد أن معارضين تحفظوا على التاريخ المقترح، واقترح بعضهم الفصل بين الانتخابات التشريعية والرئاسية.

الفريق أحمد شفيق يكشف أسرارا عن انتخابات الرئاسة في مصر

القاهرة / متابعات:

نشرت الصفحة الرسمية للفريق أحمد شفيق، المرشح السابق للانتخابات الرئاسية المصرية، سردا للأحداث التي وقعت للأسبوع الأخير قبل إعلان نتيجة الانتخابات الرئاسية بفوز الدكتور محمد مرسي برئاسة الجمهورية.

بدأ الأسبوع بصباح الاثنين، اليوم التالي للانتخابات، بطلب نائب المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين خيرت الشاطر، ورئيس مجلس الشعب المنحل سعد الكتاتنى للقاء مغلق مع قيادات عسكرية بارزة، وخلال اللقاء تم إبلاغ الإخوان ، أن نتائج فرز أصوات الناخبين فى جولة الإعادة تشير إلى فوز محمد مرسي، مع إضافة مهمة أن هناك طعوناً يمكن أن تغير النتيجة وتحول مرسي من فائز إلى خاسر.

واشارت الصفحة الى انه تم عرض صفقة سرية على الإخوان، وهي إعلان نجاح محمد مرسي في مقابل أن يكون من حق المجلس الأعلى للقوات المسلحة تعيين وزراء الدفاع والداخلية والخارجية، وتنتقل كافة ملفات الأمن القومى إلى المؤسسة العسكرية، وألا يأخذ الرئيس أية قرار دون الرجوع إلى المجلس العسكرى.

وتابعت : رفض الشاطر والكتاتنى الصفقة وخرجا إلى مكتب الإرشاد حيث تمت الموافقة على رفض الصفقة، واتخاذ عدد من الخطوات التصعيدية فى مقدمتها النزول إلى ميدان التحرير وكافة ميادين مصر، للضغط على المجلس العسكرى، لإعلان فوز مرسي، وشملت المطالب إلغاء الإعلان الدستورى المكمل، وتسليم الرئيس المنتخب كافة صلاحياته، وحل ثلث مجلس الشعب فقط، وعودة المجلس للعمل بثلثى النواب، وإلغاء قرار وزير العدل بمنح الضبطية القضائية لرجال الشرطة العسكرية والمخابرات الحربية، ومن ثم تصاعدت لهجة التصعيد، عبر ثلاثة حوارات أجراها خيرت الشاطر مع صحف أجنبية يهدد فيها باستخدام القوة فى حالة عدم إعلان فوز مرسي.

فى مقابل التصعيد الإخوانى صعد المجلس الأعلى للقوات المسلحة الإجراءات، وشملت بدء تحريات وتحقيقات فى قضية تسويد بطاقات الاقتراع لصالح محمد مرسي فى 15 محافظة، وتسريب أنباء لعدد من المصادر الإعلامية عن اتهام قيادات إخوانية بالضلوع فى هذا التزوير وعلى رأسهم خيرت الشاطر نفسه.

ووصل الأمر إلى إصدار قرار بمنع أربعة من قيادات الإخوان من السفر لتورطهم فى قضية تسويد البطاقات الانتخابية فى المطابع الأميرية، وهم خيرت الشاطر نائب المرشد العام، وعصام العريان، ومحمد البلتاجى وصفوت حجازى.. وهو القرار الذى صدر مساء اليوم السابق لإعلان نتيجة جولة الإعادة فى الانتخابات الرئاسية.. وتم إلغاؤه بعد إعلان النتيجة.

فى ذات التوقيت شرعت لجنة الانتخابات الرئاسية فى التعامل الجدى مع الطعون المقدمة على نتائج الانتخابات، وتداول أعضاء اللجنة خيارين الأول هو بطلان انتخابات الرئاسة، نتيجة ما شابها من تزوير، أو حذف جميع الصناديق المشكوك فى صحتها، وتم التصويت السرى على القرارين داخل لجنة الانتخابات الرئاسية، فرفض ثلاثة من أعضائها، إعادة الانتخابات، ووافق أعضاء اللجنة على حذف الأصوات المشكوك فيها، وبذلك وصلت النتيجة إلى فوز الفريق أحمد شفيق بنحو 50.7 ٪ مقابل 49.3 ٪، وكان هذا هو القرار الذى استقرت عليه اللجنة العليا للانتخابات.

بعد ذلك وضع المجلس الأعلى للقوات المسلحة المعلومات المتوافرة لديه لدى عدد من الصحفيين والإعلاميين، وبدأت وسائل الإعلام تتحدث عن عمليات تزوير شابت الانتخابات وعن إعلان الإخوان بشكل مسبق نتائج الانتخابات لفرض أمر واقع على الجميع والتشكيك فى نزاهة الانتخابات.

تواصلت اللقاءات والاتصالات السرية بين الإخوان وقادة من المجلس العسكرى، لكنها لم تسفر عن أي تقدم، وبات شفيق هو الرئيس الفائز فعلا، وطلب منه الخروج فى مؤتمر صحفى الخميس لإعلان أنه الفائز فى الانتخابات الرئاسية وفقا للأرقام التى رصدتها حملته، فى نفس اليوم بدأت طلائع القوات الخاصة المصرية فى الانتشار فى المدن، ووضعت القوات المسلحة والشرطة فى حالة تأهب قصوى فى حالة إقدام الإخوان على اى أعمال عنف اعتراضا على النتيجة.

وصل التصعيد إلى ذروته مساء الجمعة بالدعوة إلى مليونية فى مدينة نصر، لأنصار شفيق، ولدعم المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وحين اجتمع مليونا شخص فى هذه المظاهرة الأضخم مساء السبت، وصلت الرسالة التى أرادها المجلس العسكرى أن تصل إلى الإخوان: إذا كنتم تهددون بالنزول إلى الشارع فنحن أيضا لدينا شارع.

وأضافت الصفحة : مساء السبت وبعد انصراف المتظاهرين من العباسية كانت كل الأجهزة فى الدولة، وكافة المسئولين على علم بفوز شفيق، وأعلن عدد من الإعلاميين فى الفضائيات المختلفة فوز شفيق استنادا إلى تأكيدات من مسئولين عسكريين، وتم إبلاغ شفيق بالإعداد لمؤتمر صحفى ظهر الأحد ليعلن بعد إعلان النتيجة مباشرة فوزه ويوجه خطابا إلى الشعب.

وصباح الأحد تم اتخاذ جميع الإجراءات الأمنية تحسبا لأي عنف من عناصر الإخوان، أو أجانب متحالفين معهم، وانتشرت القوات وأمنت كافة المنشآت الحيوية، وجرى سحب الأموال من البنوك ووضعها فى البنك المركزى، وأخليت جميع المصالح الحكومية من العاملين فيها اعتبارا من الحادية عشرة صباحا، بحيث أصبحت شوارع مصر خالية اعتبارا من الساعة الواحدة ظهرا.. استعدادا لإعلان النتيجة.

فى الساعة الثانية عشرة ظهر يوم الأحد أبلغت حملة شفيق الصحفيين بعقد مؤتمر صحفى الثالثة ظهرا، بفندق جي دبليو ماريوت، وتم نشر قوات الحرس الجمهورى حول منزل شفيق فى التجمع الخامس باعتباره الرئيس الفائز، وحضرت صديقات ابنة شفيق إلى منزله لكن الحرس الجمهورى منعهن.. فأبلغهن شفيق أنه سيحتفل معهن فى مقر المؤتمر الصحفى.

فى الثانية ظهرا كان مقررا أن يغادر شفيق منزله إلى مقر المؤتمر الصحفى، لكنه أبلغ بعدم الذهاب فى هذا التوقيت، انتظارا لما بعد المؤتمر الصحفى لرئيس اللجنة العليا للانتخابات.. وفى الثالثة إلا الربع من ظهر نفس اليوم اتصل خيرت الشاطر بالمجلس العسكرى وأبلغهم بموافقة الإخوان على الصفقة.. بينما جلس شفيق فى منزله ينتظر إعلان فوزه ومعه كافة المسئولين فى الدولة الذين فوجئوا بتأخير المؤتمر الصحفى للجنة الانتخابات وإعلان فوز محمد مرسي.

وأشارت الصفحة إلى أن الفريق أحمد شفيق لم يكن هو مرشح المجلس العسكرى، وإنما الأمين العام السابق للجامعة العربية عمرو موسى كان المرشح الرسمى للمجلس الأعلى للقوات المسلحة لرئاسة الجمهورية، وأجريت عدة لقاءات بين قادة المجلس وموسى للاتفاق على ترشيحه للرئاسة، ولم يبد موسى أى اعتراض على الترشيح، ووفقا للمصادر، لم يكن موسى يريد سوى أن يصبح رئيسا فقط، وبأية صلاحيات، وهو ما جعل المجلس الأعلى للقوات المسلحة يرضى عنه ويدعمه لانتخابات الرئاسة.

وفى مرحلة لاحقة حاول أعضاء المجلس التوصل لاتفاق مع حمدين صباحى ليكون نائبا للرئيس، ويدخل فى حملة انتخابية واحدة مشتركة مع عمرو موسى، لكن صباحى رفض الاقتراح، بعدما رأى شعبيته فى الشارع فى إزدياد، وأن فرصه فى الفوز قد تكون كبيرة هذه المرة أو فى الانتخابات التى تليها.

واشارت الصفحة الي ان المشير طنطاوى لم يكن راضيا عن ترشيح الفريق أحمد شفيق، ولم يكن يرتاح له، ولا لنائب رئيس الجمهورية السابق اللواء عمر سليمان، وفوجئ طنطاوى بترشيح سليمان للرئاسة، دون استئذانه ، لذلك تمت الإطاحة بسليمان بحجة عدم اكتمال توكيلاته فى محافظة أسيوط، رغم أنه وفقا لقاعدة بيانات الناخبين قدم سليمان نحو ألفى توكيل من محافظة أسيوط بزيادة نحو ألف توكيل على المطلوب لصحة الترشيح.. وبهذا تم إقصاء عمر سليمان من الترشيح لرئاسة الجمهورية، رغم أنه كان المرشح الأبرز، وذهبت بعض التقديرات واستطلاعات الرأى إلى أنه قد يفوز من الجولة الأولى.

وأكدت الصفحة انه لا توجد معلومات دقيقة عن أسباب كراهية المشير لشفيق، لكن المؤكد وفقا للمصادر أنه لم يعارض ترشيحه استنادا إلى أن فرص شفيق فى الوصول إلى مرحلة الإعادة فى الجولة الأولى من الانتخابات تكاد تكون منعدمة، ولم يبذل العسكريون جهودا فى عزل شفيق من الانتخابات بموجب تعديلات قانون مباشرة الحقوق السياسية، استنادا إلى أنه لن يفوز فى الانتخابات وحسب المصادر أيضا فإن قادة فى المجلس الأعلى للقوات المسلحة فوجئوا بوصول شفيق إلى جولة الإعادة وحصوله على نحو خمسة ملايين وخمسمائة ألف صوت.. وهو ما أدى إلى قلق القيادة العسكرية.

ولفتت الصفحة الي انه خلال اليومين الانتخابيين رصدت أجهزة الدولة قضية تزوير بطاقات الاقتراع لصالح مرشح الإخوان محمد مرسي، وتدخل عدد غير قليل من القضاة المشرفين على العملية الانتخابية لصالح محمد مرسي، وكذلك منع الأقباط من التصويت فى صعيد مصر، ووصل الأمر إلى تهديدهم بالسلاح.

وصدرت تعليمات لجميع أجهزة الدولة بإجراء تحريات دقيقة فى كل تجاوزات العملية الانتخابية، وانتهت التحقيقات إلى التوصل للمتورطين فى قضية تسويد البطاقات سواء من داخل المطابع الأميرية، أو من حرضهم، ودفع لهم، وكذلك المشرفون على اللجان الانتخابية الذين وصلت إليهم هذه البطاقات.

واشارت الي ان الهدف الحقيقي من هذه التحقيقات كان التوصل إلى صفقة مع الإخوان، إنجاح محمد مرسي وفقا لنتائج التصويت وعدم الالتفات إلى نتائج الطعون.. مقابل حزمة من التنازلات المتبادلة فى مقدمتها أن يكون من حق المجلس تعيين وزراء الدفاع والخارجية والداخلية، وبقاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى المشهد السياسي بعد منحه وضعا استثنائيا فى الدستور، بحيث يصبح وضع المؤسسة العسكرية المصرية، مثل تركيا قبل أن يتم تعديل الدستور فى عهد رجب طيب أردوغان، ويعود العسكريون إلى ثكناتهم فقط.

المصادر قالت أن المشير رفض إعلان فوز شفيق، وظل يراهن على قبول الإخوان للصفقة حتى اللحظات الأخيرة، معتبرا أن شفيق عارف كل حاجة، بينما مرسي رئيس يسهل التعامل معه والسيطرة عليه، وهو ما تحقق فى النهاية حينما اتصل النائب الأول لمرشد جماعة الإخوان خيرت الشاطر، بالمجلس العسكرى فى الثالثة إلا ربعا من ظهر الأحد وقبل إعلان نتيجة الانتخابات موافقا على الصفقة، ليتغير تاريخ مصر.

عواصم العالم

وزير الدفاع المصري يدعو إلى الاستعداد للحرب

القاهرة / وكالات :

دعا وزير الدفاع المصري الفريق أول عبد الفتاح السيسي أول من أمس الاثنين إلى ضرورة الحفاظ على الكفاءة القتالية للقوات المسلحة المصرية «لأن الحرب قد تندلع في أي وقت».

وأكد السيسي خلال حضوره مناورة بالذخيرة الحية لسلاح الجو المصري تحمل اسم (مجد 2012) بمنطقة وادي النطرون بطريق مصر الإسكندرية الصحراوي، أنه يجب أن تكون القوات والمعدات جاهزة دوماً للقتال لأن الحرب قد تندلع في أي وقت، من دون أن يشير إلى الجهة التي يمكن أن تندلع الحرب معها.

وشدد وزير الدفاع والإنتاج الحربي القائد العام للقوات المسلحة المصرية، على أهمية مواصلة أفراد القوات المسلحة التدريبات للحفاظ على الكفاءة القتالية والبعد عن النمطية في المناورات والتسلح بالعلم والمعرفة.

من جانبه، أعلن قائد سلاح الجو اللواء يونس المصري في تصريح على هامش المناورة، أن القوات الجوية ستستقبل أول دفعة جديدة من الطائرات إف 16 بلوك 52 في شهر يناير المقبل، كأحد أحدث طرز إف 16، وذلك في إطار خطة القيادة العامة للقوات المسلحة لرفع الكفاءة القتالية للجيش المصري.

وأشار المصري إلى أن المناورة التعبوية بالذخيرة الحية للقوات الجوية (مجد 2012) تم خلالها استخدام أكثر من مائتي طائرة من طرز مختلفة للوصول إلى درجة الاحتراف، وأعلى مستوى أداء للطيارين في المناورة بما يحقق الهدف الرئيسي للقوات الجوية المتمثل في الدقة عند إصابة الأهداف، ورفع كفاءة الفرد المقاتل في استخدام الطواقم الفنية والصلاحية الفنية للطائرات.

وقال إن المخطط التدريبي خلال الفترة المقبلة، يستهدف التدريب الليلي على تنفيذ العمليات والمناورات..لافتاً إلى أن العمليات المستقبلية لا يختلف فيها النهار عن الليل، وأغلب العمليات التي تتم الآن معظم توقيتاتها ليلية.

مقتل أربعة في احتجاجات بإثيوبيا

أديس أبابا / وكالات :

قتل أربعة أشخاص شرقي إثيوبيا في هجوم لمحتجين مسلمين على سجن في أعقاب احتجاجات على ما يصفه المسلمون بتدخل الحكومة في شؤونهم، في حين تتهمهم الحكومة بالتآمر لنشر ما تسميه التطرف.

وجاء ذلك بعد إجراء انتخابات مؤجلة في بلدة جربة بمنطقة أمهرا والقبض على محتج اتهم بمحاولة إفساد الانتخابات.

وقال المتحدث باسم الحكومة شيملس كمال إن أنصار المعتقل الذين كانوا مسلحين بفؤوس صغيرة ومسدسات حاولوا إطلاق سراحه بالقوة، الأمر الذي فجر اشتباكات أدت إلى مقتل ثلاثة منهم وضابط شرطة إضافة إلى إصابة آخرين بجروح.

وكان أربعة أشخاص قتلوا أيضا في حادث مماثل في منطقة أورومية في مايو الماضي.

ويقول المحتجون إن الحكومة تسيطر على أعلى هيئة إسلامية في إثيوبيا وهي المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية وتمنع انتخابات طال تأجيلها قد تجلب آراء بديلة إلى المجلس.

غير أن الحكومة تنفي تدخلها وتتهم المحتجين بالتآمر لنشر «التطرف» في البلاد التي يشكل المسيحيون 63 ٪ من سكانها مقابل 34 ٪ من المسلمين، حسب أرقام رسمية.

يشار إلى أن آلاف المسلمين ينظمون احتجاجات متفرقة من وقت لآخر في شوارع العاصمة الإثيوبية منذ أواخر العام الماضي ضد ما يصفونه بأنه «تشجيع الحكومة لفرع غريب عن الإسلام وهو طائفة الأحباش»، وهي جماعة سياسية معلنة ولها الكثير من الأنصار في الولايات المتحدة.

اتهام ثلاثة بالتخطيط لتنفيذ تفجيرات ببريطانيا

لندن / وكالات :

اتهم الادعاء البريطاني ثلاثة رجال بالتخطيط لتنفيذ تفجيرات انتحارية كان من الممكن أن تكون أكثر تدميرا من الهجمات التي شهدتها العاصمة البريطانية لندن في السابع من يوليو عام 2005.

وقال الادعاء للمحلفين في محكمة وولويتش الملكية إن عرفان نصير (31 عاما) وعرفان خالد وعاشق علي -وهما في السابعة والعشرين من العمر- هم متهمون رئيسيون في الخطة.

وأضاف المدعي برايان ألتمان أن «الشرطة نجحت في إحباط خطة لارتكاب عمل أو أعمال إرهابية على نطاق يحتمل أن يكون أكبر من تفجيرات لندن في يوليو عام 2005 لو سمح للخطة بأن تمضي في مسارها».

وأوضح أن المتهمين كانوا يخططون لتفجير ما يصل إلى ثماني حقائب ظهر ملغومة في «هجوم انتحاري»، مع تفجير قنابل بأجهزة تفجير موقوتة في مناطق مزدحمة، لإيقاع عدد كبير من القتلى وخسائر فادحة في الأرواح.

وقال الادعاء إن أحدهم وصف الخطة بأنها ستكون 11 سبتمبر أخرى، في إشارة إلى الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة عام 2001.

واتهم الثلاثة -وهم من مدينة برمنغهام بوسط إنجلترا- بـ»الانخراط في ممارسات استعدادا لأعمال إرهابية». ونفى الثلاثة ما نسب إليهم من تهم.

ووجه الادعاء خمس تهم لنصير وأربعا لخالد وثلاثا لعلي، كلها في الفترة ما بين عيد الميلاد 2010 وسبتمبر 2011، واتهم نصير وخالد بالسفر إلى باكستان للتدرب على الإرهاب.

يشار إلى أنه قتل 51 شخصا وأصيب أكثر من 700 في تفجيرات منسقة على قطارات أنفاق لندن وحافلة نفذها أربعة مسلمين بريطانيين في السابع من يوليو/تموز 2005، فيما يعرف إعلاميا باسم هجمات 7/7.

سيطرة انتخابية للمسلمين بسربرينتسا

بسربرينتسا / وكالات :

أفادت النتائج النهائية التي أعلنت أول من أمس الاثنين بأن مدينة سريبرينتسا الواقعة في شرق البوسنة والتي كانت مسرحا لإبادة مسلمين في 1995، بقيت تحت سيطرتهم بعد الانتخابات البلدية في 7 أكتوبر.

وقد أعيد انتخاب رئيس البلدية جميل دوراكوفيتش بغالبية 46.4 ٪ من الأصوات مقابل 39.3 ٪ لمنافسته المرشحة الصربية فيسنا كوسيفيتش التي ينفي حزبها فداحة الجرائم بالمدينة، وذلك حسب أرقام اللجنة الانتخابية.

وعبر دوراكوفيتش (33 عاما) الذي قام بحملة من أجل «صون الهوية المسلمة» لسربيرينتسا لوكالة الصحافة الفرنسية عن سعادته «لأن هذه النتائج أتت لتؤكد تطلعاتنا وفوزي».

وكان المسلمون يشكلون الغالبية قبل النزاع وقد عاد عدد قليل منهم إلى سريبرينتسا منذ ذلك الحين. لكن في السنوات التي تلت الحرب أجازت قوانين انتخابية خاصة للناخبين غير المقيمين في المدينة لكن في أماكن أخرى في البوسنة المشاركة في الاقتراع وانتخاب رئيس بلدية مسلم.

وهذه السنة اعترضت الأحزاب الصربية على تمديد العمل بتلك القوانين. لذلك تمكن الأشخاص الذين يملكون عنوانا في سريبرينتسا من التصويت. وهذا التغير يفتح مجالا أمام المجموعة الصربية لتولي السلطة في سريبرينتسا.

وكان حوالي 37 ألف شخص يقيمون في المدينة قبل النزاع، 73 ٪ منهم من المسلمين و22 ٪ من الصرب، مقابل أقل من 6000 شخص اليوم والصرب أكثر عددا بقليل.

وأثناء الاقتراع نجح الفريقان من خلال اللجوء إلى حجج مختلفة في تسجيل أكثر من 14 ألف ناخب محتمل، مع تعادل عدد الصرب والمسلمين تقريبا.

وأثناء مجزرة يوليو 1995 قتلت القوات الصربية البوسنية نحو 8000 رجل وفتى مسلم، في مجزرة وصفها القضاء الدولي بالإبادة، وطردت بقية السكان المسلمين.

جاء أفرادها من سوريا بعد مقتل وأسر زملائهم على يد الجيش السوري النظامي

القبض على شبكة إرهابية تتبع تنظيم (القاعدة) في الأردن

عمان / متابعات:

اعلنت المخابرات الأردنية يوم الأحد الماضي عن احباط مخطط ارهابي ، خططت له مجموعة مرتبطة بفكر تنظيم القاعدة ضمت 11 عنصرا تحت اسم عملية 911 الثانية نسبة الى تفجيرات فنادق عمان عام 2005.

وقالت وكالة الأنباء الأردنية (بترا) إنه تم إلقاء القبض على خلية إرهابية مرتبطة بتنظيم «القاعدة» مكونة من 11 أردنيا عادوا من سورية. وكشفت التحقيقات أن الخلية الإرهابية أعدت « خطة متكاملة» لضرب أهداف مدنية ودبلوماسية في آن واحد، باستخدام عبوات شديدة الانفجار وسيارات مفخخة وأسلحة رشاشة ومدافع هاون، جرى جلبها من سورية.

وتمكنت المخابرات من ضبط اسلحة رشاشة وعتاد ومواد اولية تدخل في صناعة المتفجرات وادوات مخبرية لتصنيع المتفجرات واجهزة حاسوب وكاميرات ووثائق مزورة بحوزة المجموعة»..

ومن جانبه، أكد محمد الشلبي الملقب القيادي في التيار السلفي الجهادي بالأردن بـ"أبو سياف" أن المجموعة الإرهابية هم من عناصر التيار كانت اعتقلتهم الأجهزة الأمنية قبل عشرين يوما، دون أن تكشف عن أسباب اعتقالهم.

وأشار أبوسياف إلى أن الأجهزة الأمنية كانت اعتقلت هؤلاء المتهمين عبر مداهمة منازلهم ليلا في مناطق العاصمة "عمان" و"الرصيفة" و"الزرقاء" و"إربد".

الى ذلك أعلن سميح المعايطة وزير الدولة لشئون الإعلام ووزير الثقافة الناطق الرسمي باسم الحكومة الأردنية في مؤتمر صحفي مساء الأحد، ان المعتقلين قدموا عبر الحدود السورية بعد ان تمكنت القوات السورية الحكومية من قتل وأسر عدد كبير من السلفيين الجهاديين الاردنيين من مقاتلي تنظيم (القاعدة) في اطار الجيش السوري الحر ، ورصدت تحركاتهم اول بأول وتم ضبطهم وهم متلبسون وجميعهم يتبعون لتنظيم القاعدة".

واضاف المعايطة أن تحركاتهم كانت مرصودة منذ يونيو/ حزيران الماضي من خلال دخولهم وخروجهم عبر الحدود الاردنية السورية.

واكد المعايطة ان اعتقال الخلية يعطينا ثقة بان الاردن سيبقى بلدا امنا ومستقرا، مشيرا الى ان هناك بعض الجهات تحاول ان تدخل الاردن بدوامة المشاكل، لكننا مستعدون والدولة تدرك حجم هذه الاخطار".

واستمرارا للحفاظ على الأراضي الأردنية أكد المعايطة أن الحكومة الأردنية لن تسمح بأن تكون أراضيها معبراً لاي طرف.

ويأتي ذلك في الوقت الذي اعلن فيه عن مقتل جندي أردني على الحدود مع سوريا فجر اليوم الاثنين، عندما اشتبك الجيش الاردني مع مجموعة يشتبه بانها من التيار السلفي لدى محاولتها التسلل الى الاراضي الاردنية.

وذكرت الانباء أن جنديا أردنيا برتبة عريف يدعى محمد عبدالله علي المناصير العبادي، قتل في اشتباك مع مسلحين قد تصل أعدادهم إلى 15 شخصاً، قدموا من سوريا في المنطقة الحدودية الشمالية، ورغم حدية الاشتباكات إلا أن الجنود استطاعوا اعتقال المسلحين.

وكان المخطط يستهدف مراكز تجارية وبعثات دبلوماسية من خلال هجمات انتحارية تستخدم فيها احزمة ناسفة وعبوات متفجرة وسيارات مفخخة.

وتركزت مخططات المجموعة في البداية على استهداف دبلوماسيين اجانب من الفنادق والاماكن العامة وصولا الى منطقة عبدون ليتم تنفيذ المخطط الاجرامي الرئيسي فيها كونها منطقة حيوية وحساسة ويوجد فيها العديد من المصالح والبعثات الاجنبية".

ولكن استقرت المجموعة على البدء بتنفيذ عمليات تفجير تستهدف اثنين من المراكز التجارية المولات للفت انتباه الاجهزة الامنية واشغالها، ليقوموا بعدها بفارق زمني بسيط بمهاجمة اهداف ومواقع حيوية وحساسة اخرى ومن بينها اهداف محلية ودبلوماسية من خلال عناصر انتحارية تستخدم احزمة ناسفة وعبوات متفجرة وسيارات مفخخة واسلحة رشاشة، ثم يتم اطلاق قذائف هاون على كامل المنطقة المحيطة".

وحرصت المجموعة على اختيار دقيق عناصر تنفيذ المخطط "ومن بينهم عناصر انتحارية".

واستباقاً لكل تلك الأحداث، كان الدكتور عبدالله النسور رئيس الوزراء أكد أن بلاده ليست مخترقة أمنيا، ولديها جيش قوي وجهاز أمني محترف بصورة حضارية وقانونية.

ورفض النسور تشبيه وضع الأردن بما يجري في لبنان، نافيا في الوقت نفسه وجود خلايا نائمة في بلاده مرسلة من الحكومة السورية.

ولكن رغم هذه التأكيدات، ومع تكرار المظاهرات بالأردن، كان لصحيفة "الديار" اللبنانية تساؤل مختلف، حيث تساءلت عما اذا ما جاء دور الاردن بعد سوريا في تنفيذ ما اعتبرته الصحيفة مخططا لتقسيم المشرق العربي وتدميره لتنفيذ المخطط الاسرائيلي المدعوم امريكيا لتقسيم دول المنطقة الى دوليات مذهبية و طائفية.

وقالت الصحيفة،: "ان المخطط في الاردن يقضي بان يقع في الفوضى والتدمير والانقسام الداخلي والخراب على غرار الوضع في سوريا", معتبرة ان الوضع شبيه بما حصل في سوريا، حيث بدات في سوريا المطالبة بالاصلاحات الى ان وصلت الى طلب تنحي الاسد وعدم القبول بالتفاوض معه والان في الاردن يجري طلب اصلاحات ولاول مرة في الاردن يتعرض المتظاهرون للملك شخصيا.

وتساءلت الصحيفة عمن يضمن ان المظاهرات الاردنية قد لا تحصل كما حصل في سوريا حيث انتشرت المظاهرات في كل سوريا ويمكن ان تنتشر في كل الاردن وتندلع حرب بين الجيش الاردني والمخابرات والقبائل من جهة وبين الاسلاميين والاصوليين الذين يريدون اجراء اصلاحات.